مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــــــــ المجلد: 10 / العـدد:02 (جويلية 2022) ص 79– 95
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

مباحث علم البيان عند الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت909هـ) من خلال كتابه "شرح التبيان في علم البيان"

Research in the Process of expressing in Sharḥ al-tibyān fī ‘ilm al-bayān by Imam Muḥammad ibn ‘Abd al-Karīm Maghīlī (Died 909 AH)

الدكتورة: فاطمة برماتي [1]
Fatma BERMATI [1]
1 جامعة أدرار (الجزائر)، f.bermati@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/23	تاريخ القبول: 2022/04/24	تاريخ النشر: 2022/07/14

الملخص:

إن الحديث عن إسهامات العلماء الجزائريين في حقل البلاغة يتوجب علينا تبيان حقيقة تلك الإسهامات بالدراسة والتحليل، ونجد من بين الأعلام الجزائريين البلاغيين الذين كان لهم باع كبير في هذا المجال الإمام المفسر، الأصولي، الفقيه، اللغوي الأديب، القاضي محمد بن عبد الكريم المغيلي –رحمة الله عليه– من خلال كتابه شرح التبيان في علم البيان، محاولين من خلال ذلك إبراز إسهاماته وآرائه في علم البيان، ومقارباتها في الدرس البلاغي العربي القديم.

الكلمات المفتاحية: علم – البيان – البلاغة – المغيلي- التبيان.

Abstract:

Speaking of the contributions of Algerian scholars in the field of rhetoric, their contribution must be highly praised through studying and analyzing their rich works. the one contributor to the field who is worthy of this praise is the Algerian rhetorical, Imam, el Usuli, jurist, linguist, and author Judge Mohamed bin Abdelkarim Al-Maghīlī. This study seeks to appreciate the scholar through analyzing one of his well-known books “Explaining the Statement in the Science of the Statement” by highlighting his contributions and opinions in the science of the statement, and its approaches in the old Arabic rhetorical lesson.

Keywords: science - eloquence - rhetoric - al- Maghīlī - elucidation.

المؤلف المرسل: د.فاطمة برماتي، **الإيميل**: f.bermati@gmail.com

1. مقدمة:

إن المتتبع لإسهامات علمائنا الجزائريين القدامى في الدَّرس اللغوي، يجد أنهم قد سجلوا حضورهم في علم البلاغة على وجه الخصوص، وفي أعصر مختلفة؛ منه ما وصلنا مكتوبا محفوظا مدروسا، ومنه ما سقط بين أيدٍ لم تعرِف قيمته، ومنه ما ضاع في الخزائن واعترضته عوامل طبيعية وبشرية أسهمت في طمس العديد من الحقائق التي تمس اللغة والأدب، وكذا حقول معرفية مختلفة. ولكن يبقى دورنا الفعّال في المحافظة –على الأقل– على ما وصلنا من ذلك التراث الذي يهدف إلى مشروع حضاري تنهض به الأمة في ثقافته.

وإذا كان من اهتمامات الباحثين الجزائريين الوقوف على إسهامات القدامى في مجال البلاغة بالتحديد، فإننا نحسب أنفسنا من بين هؤلاء الباحثين الذين عمدوا إلى إبراز إسهامات أحد أعلام التراث الجزائري في حقل البلاغة العربية، ألاَ وهو الإمام المغيلي من خلال مؤلفه " شرح التبيان في علم البيان"، وهو هو مؤلَّف برز فيه الجهد البلاغي بامتياز؛ خصوصا وأنه لم يغفل منهج القدامى العرب في تقسيمه لفنون البلاغة إلى ثلاثة فنون؛ المعاني، البيان والبديع، وهو مايعد من الأسباب الرئيسية التي جعلتنا نعمد إلى دراسة هذا المُؤلَّف الجزائري البلاغي، لأننا لم نعثر على دراسات سابقة له من حيث الإشادة بجهود الإمام المغيلي البلاغية؛ باعتبار أن أكثر الدراسات تناولت جهد الإمام المغيلي من خلال الإفتاء أو الفقه، أو السياسة الشرعية...

ولمّا كان البحث متشعباً بتشعب فنون البلاغة العربية، ارتأينا تخصيص هذه الورقة البحثية لدراسة " البيان" كنموذج لجهود الإمام المغيلي البلاغية.

وعلى إثر ذلك، يمكنا طرح التساؤل الآتي: ما مضمون كتابه " شرح التبيان"؟، وأين تكمن أهميته ومنهجه؟ وما جهوده في علم البيان ؟ وما المباحث المعتمدة في تقسيمه لعلم البيان؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات، عمدنا في دراستنا إلى اعتماد المنهج الوصفي المدعم بأداة التحليل، وهو المنهج الأنسب لمثل هذه الدراسات.

2. كتاب شرح التّبيان في علم البيان وسبب تأليفه:

إنّ الإمام المغيلي (ت909هـ) يكون قد بادر بهذا التأليف لتقريب قواعد اللغة العربية للطلبة المبتدئين، ولأجل هذا سماها مقدمة، وقد يكون عمله هذا شبيها بعمل ابن آجروم صاحب المقدمة في علم اللغة العربية المشهورة باسم "الأجرومية في قواعد علم اللغة العربية.

لكن ما يعكر صفو هذا التحليل أن علم العربية لا يعني علم النحو وحده فقد يعني به علوم البلاغة المشتمل على ثلاثة فنون: المعاني، البيان، والبديع؛ ويكون الإمام المغيلي قد وضع مقدمة في هذا النوع من علوم اللّغة.

وعند صدور كتاب باسم "شرح التّبيان في علم البيان" لم يضف المترجمون للشيخ هذا العنوان، بل أضافوا له كتاب:" مقدمة في العربية". وكان هناك احتمال آخر كون مقدمة في العربية هو مقدمة في علم النحو، وأن هذا الاحتمال قد زال، وبقي القول الراجح أن كتاب "مقدمة في العربية" ما هو إلا مقدمة في علم البيان حسب عبد القادر باجي (باجي، 2011، صفحة 47).

وأما عن قيمة الكتاب، فهو يُعد لَبِنة جديدة تضاف إلى ما كتبه البلاغيون في هذا الفن عامة، وإلى ماكتبه الجزائريون ومنهم أهل توات على وجه الخصوص؛ فإلى جانب كتاب أسرار البلاغة للجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي، وتلخيص المفتاح والإيضاح في علوم البلاغة كلاهما للخطيب القزويني، توالت الشروح والحواشي والملخصات والمختصرات. فكان الإمام المغيلي مُتماً لهذا الصرح البلاغي.

3. منهجه في الكتاب:

إن هذا التأليف يفيدنا في الوقوف على مدى قدرة الإمام المغيلي من أخذه بناصية هذا العلم، وبراعته فيه، بالإضافة إلى معرفة منهجيته في التأليف والإحاطة بهذا العلم. فهو تأليف لا يستغني عنه عالم بلاغة أو طالب في التخصص لأجل الأخذ منه والمقارنة بينه وبين أعمال سابقيه (باجي، 2011، صفحة 206/2).

وأما من حيث منهجه في تأليفه كتاب التبيان، فنجده يشمل خطة منهجية مُحكمة، شأنه في ذلك شأن الدارسين المحدثين والمعاصرين في تآليفهم؛ فقد ابتدأ بمقدمة ذكر فيها سبب التأليف واسم الكتاب، ثم بسطه العلاقة بين الفصاحة والبلاغة قبل البدء في تفصيل أقسام البلاغة المعروفة؛ المعاني، البيان والبديع، مقتفياً في ذلك أثر البلاغيين العرب القدامى الذين ساروا على هذا النهج.

وأما من حيث منهجيته في التأليف فأنه يستعمل ألفاظا بلاغية سهلة على الدارسين ومختصرة، بالإضافة إلى حمولة كتابه لشواهد قرآنية، وأحاديث نبوية شريفة، وأبيات شعرية كثيرة، مما يعكس ثقافة الإمام المغيلي الواسعة، وإلمامه بالجوانب المتعلق بهذا العلم، أضف إلى ذلك الأقوال والأمثلة النحوية المتنوعة التي وُظفت أيّما توظيف وفي مواطن مختلفة ليُدعم بها الرأي؛ وهذا ناتج بالطبع عن تداخل علم النحو مع علم البلاغة.

4. البيان عند الإمام المغيلي:

البيان من الفنون البلاغية التي استقرت في الدرس البلاغي عند العرب، إذ يعد من الأمور التي تتناول التعبير عن المقصور بطرق عديدة ومختلفة لأجل وضوح الدلالة عليه.

1.4 مفهومه:

هو من حيث المفهوم اللغوي الكشف والإيضاح، والظهور، وفعله لازم ومتعد بحسب الاستعمال، فهو من بيّنت الشيء إذا أوضحته وكشفته، وبان الشيء؛ وضح وظهر، يقول ابن منظور: "بانَ الشيءُ وأَبانَ وبَيَّنَ وتَبَيَّنَ واسْتَبانَ بمعنى واحد، واسْتَنار به اسْتَمَدَّ شُعاعَه، ونَوَّرَ الصبحُ ظهر نُورُه" (منظور، د.ت، صفحة 240/5).

وأما من حيث المفهوم الاصطلاحي فهو اسم لكل ما يكشف بيان المعنى بهدف حصول السامع على حقيقة ما يقال له، فهو طريقة لإفهام السامع عما يقوله القائل (التونجي، 1433هـ/ 2000م، صفحة 141).

إنّ المتتبع في مفهوم البيان يجده يرتبط ارتباطا وثيقا بالدّلالة، وهو ما صرح به الجاحظ حينما قال:" البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته" (الجاحظ، د.ت، صفحة 76/1)؛ إذ هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في إيضاح الدلالة عليه (السيوطي، د.ت، صفحة 77)، ولأنه التعبير الفني الجميل الذي تتجلى فيه البلاغة والفصاحة من خلال نقل المعنى بما يوضح الغرض المقصود ويوصل إلى المعنى المنشود، عن طريق تصوير الأفكار بما يترك من أثر حسن في نفس السامع، وهو خطاب المخيلات الذي يتجاوز حدود الظاهر من الكلمات (التونجي، 1433هـ/ 2000م، صفحة 227).

ومن خلال ذلك، نجد أنَّ الإمام المغيلي عدّ هذا العلم من الأمور التي أسهمت في إيضاح وإبراز الدلالة، وذلك حينما نجده يقول:" إنّ علم البيان عبارة عن ملكة يقتدر بها على إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه. فلو علم أحد إيراد معنى قولنا: زيد جواد، لم يكن لمجرد ذلك عالما بهذا الفن حتى يعرف ذلك في كل معنى يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته" (المغيلي، 2010، صفحة 247)، وهذا ما يعكس حقيقة اهتمام العرب على وجه العموم، والمغيلي على وجه الخصوص بأهميَّة المقصدية في الخطاب الرَّاجعة إلى المتكلّم ونيّته وإرادته.

2.4. البيان أو الدلالة وأهمية المستمع لأجل ضمان العملية التواصلية:

لشدة ارتباط هذا العلم بالدلالة، فإننا نجد الإمام المغيلي هو الآخر يركز على هذا الارتباط. بل يزيد من حدته حينما يعدّ أن دلالة اللفظ ثلاثة أقسام: مطابقة، تضمن والتزام، فهو تقسيم ارتضاه بعض علماء المنطق في دراستهم

للمباحث الدلالية، بل إنّه يعد من التقسيمات الكبرى للدلالة عندهم؛ وذلك في مثل ماذهب إليه أبو حامد الغزالي في مؤلّفه "معيار العلم" على سبيل الذكر لا الحصر.

إن الإمام المغيلي أثناء تناوله لهذه الأقسام الثلاثة نجده يركز على شيء مهم وأساسي في العملية التواصلية. ولم تغفله الدراسات الحديثة في تناولها لقصدية الخطاب، ألا وهو عنصر المستمع أو الطرف الثاني بعد المتكلم في العملية التخاطبية، وذلك أن دلالة المطابقة في فهم السامع من اللفظ مجموع ما وضع له لأجل وضعه له، كدلالة لفظ "إنسان" على الحقيقة المركبة من الحيوانية والناطقية.

وأما دلالة التَّضمن فهي فهم السامع من اللفظ خبر ما وضع له، لأجل وضع اللفظ لكل ذلك المفهوم، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوانية أو الناطقية. بينما دلالة الالتزام فهي فهم السامع من اللفظ لازم ما وضع له لأجل وضع اللفظ لملزوم ذلك المفهوم، كدلالة إنسان على قبول صنعة الكتابة، لكن يشترط في الالتزام أن يكون ذهنيا، ولو ترتب في الذهن بعرف أو غيره فلا يشترط كونه عقليا؛ فالمطابقة تسمى وضعية اتفاقا، وأما التضمن والالتزام فعقليتان (خويا، 2011، صفحة 57) عند أهل هذا العلم (المغيلي، 2010، صفحة 248).

5. فروعه:

إذا عرفنا أن هذا العلم وثيق الصلة بعلم الدلالة، فإننا نجده في جهة أخرى يشمل فروعا عديدة تمثلت في المجاز والكناية والتشبيه والاستعارة، وهذه الفروع نوضحها في الآتي:

1.5 التشبيه:

التشبيه لغة التمثيل، يقال: هذا شبه هذا ومثله، وشبهت الشيء بالشيء أقمته مقامه لما بينهما من الصفة المشتركة، حيث يقول ابن منظور: "الشِّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبِيهُ المِثْلُ والجمع أَشْباهٌ وأَشْبَه الشيءُ الشيءَ ماثله. ويقال شَبَّهْتُ هذا بهذا وأَشْبَه فلانٌ فلاناً" (منظور، د.ت، صفحة 503/13).

وأما من حيث المعنى الاصطلاحي فنجده لا يخرج مفهومه عن المعنى اللغوي،" فهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى ليس على وجه الاستعارة التحقيقية أو بالكناية، ولا على وجه التجريد (المغيلي، 2010، صفحة 251).

وإن القارئ لهذا الجانب يجد أن الغرض منه تقريب الأشياء البعيدة وتوضيح المعاني وإضفاء الجمال الفني على الكلام بما تأنس له النفس، ويستحسنه الذوق (بوفاتح، 2009، صفحة 230)، وإن كان بعض الأصوليين كالشافعي مثلا في رسالته حين عقده للصلة بين التشبيه والقياس بكلام مجمل بقوله" نجد الشيء منه والشيء من غيره ولا نجد شيئا أقرب به شبها من أحدهما فنلحقه بأولى الاشياء شبها به " (الشافعي، د.ت، صفحة 40)، فإنَّ البلاغيين

نجدهم قد توسّعوا في دراسة التشبيه وأمعنوا في كثرة التقسيمات لأنواعه المختلفة، وضروبه المتعددة، واتخاده أداة لإيضاح الفكرة الغامضة أو جلائها، أو التنفير منها و الترغيب فيها إلى غير ذلك من أغراض التشبيه التي استقرأها علماء البلاغة من النصوص التي تصدوا لدرسها (خليل، 1968، صفحة 224).

أ- أركانه:

يكاد يتفق جل البلاغيين على أن للتشبيه أربعة أركان، المشبه والمشبه به والأداة، ووجه الشبه، غير أن الإمام المغيلي أضاف ركنا اخر سماه بـ"الغرض"، وأن المشبه و المشبه به يندرجان تحت ركن واحد هو ما سماه بطرفيه، وهذه الأركان هي كالآتي:

أ-1- طرفاه: القصد بهذا الركن طرفي التشبيه، وهما المشبه و المشبه به، فالأول هو الأمر الذي يلحق به المشبه. إلاّ أنهما يردان إما حسيّان، أو عقليان أو مختلفان ففي ورودهما حسيين كالخد والورد، والريق والخمر (المغيلي، 2010، صفحة 255) حسب الإمام المغيلي، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ (يس، الآية 39) وفي ورودهما عقليين كالعلم و الحياة (المغيلي، 2010، صفحة 256)، أو كتشبيه الموجود العاري عن الفوائد بالمعدوم، أو تشبيه الشَّيء الَّذي تبقى فوائده بعد عدمه بالموجود (الرازي، 2004، صفحة 104) كما يقول الرازي.

وأما ورودهما مختلفين؛ فكان يرد المشبه عقليا، والمشبه به حسيا كالمنية والسبع، باعتبار أن المنية عقلي؛ إذ هي عدم الحياة عمّا من شأن الحياة (المغيلي، 2010، صفحة 256).

وإما أن يرد المشبه حسيا، والمشبه به عقليا كالعطر وخلق رجل كريم؛ فالحسي إذن هو المدرك بأحد الحواس الخمس الظاهرة، وهي: البصر، والسمع والشم، والذوق واللمس، وأن العقلي هو ما عدا الحسي، فيشمل المدرك ذهنا، كالرأي، والخلق، والحظ، والأمل، والعلم، والذكاء، والشجاعة، ويشمل أيضا الوهمي والوجداني؛ فالوهمي هو ما لا وجود له، ولا لأجزائه كلها أو بعضها في الخارج، ولو وجد لكان مدركا بإحدى الحواس. وذلك كرؤوس الشياطين وأنياب الأغوال في قوله تعالى: كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الْشَّيَاطِينِ (الصافات، الآية 65)﴾، وقول امرئ القيس (القيس، 2004، صفحة 137):

أَيَقْتُلُني وَالمشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي ۞ وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيابِ أَغْوَالِ

فهاتان لا تدركان بالحس لعدم وجودهما، لكن لو أدركتا لم تدركا إلا بحاسة البصر.

وأما الوجداني فهو ما بدرك بالقوى الباطنة؛ كالغم والفرح والشبع والجوع والعطش، وذلك كتشبيههم الجوع بالنار، والعطش باللهب (الهاشمي، 2000، صفحة 214).

أ-2- وجه الشبه: هو الوصف المشترك بين المشبه والمشبه به، ويجب أن يكون في المشبه به أقوى من المشبه، وقد يذكر وجه الشبه في الكلام وقد يحذف (الهاشمي، 2000، صفحة 214)، وهو ما عبَّر عنه الإمام المغيلي بقوله: " هو المعنى الذي قُصد اشتراكُ الطرفين فيه إما تحقيقا كالجرأة في قولك: زيدٌ كالأسد، أو تخييلا كتشبيه النجوم بين الدُّجى بالسِّتر بين الابتداع في قول الشاعر (المغيلي، 2010، صفحة 258):

وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا ۞ سُنَنٌ لاَحَ بَيْنَهُنَّ ابتِدَاعُ

إلاّ أنَّ وجه الشبه الّذي هو من أركان التّشبيه إمّا أن يكون خارج عن حقيقة الطّرفين بأن يكون تمام ماهيتهما؛ وذلك ما نجده مثلا في تشبيه إنسان بإنسان في صفة الإنسانية، أو جزءا منهما مشتركا بينهما وبين غيرهما، وذلك كتشبيه فرس بإنسان في صفة الحيوانية. أو جزءا منها مميزا لها عن غيرها؛ كتشبيه زيد بخالد في صفة النطق (المغيلي، 2010، صفحة 259). فهذه الصّور الَّتي يمكن أن يرد فيها وجه الشَّبه في صوره المختلفة.

أ-3- أدوات التشبيه: هي ألفاظ تستخدم في الجملة لتدل على التشبيه و المماثلة، وهي أدوات وصل بين ركني التشبيه: المشبه والمشبه به، وأنَّ أدوات التَّشبيه بعضها أفعال، وبعضها حروف؛ كالكاف، و كأن، ومثل، وشبه وغيرها (الهاشمي، 2000، صفحة 233/232).

وفي مثل الحروف يقول الإمام المغيلي:" أداة التشبيه، وهي: إما حرف كقولك: زيد مثل الأسد، وخالد يشبه القمر، وإما فعل كقولك: حسب زيدا أسدا. وعلمت عمرا قمرا ونحو ذلك" (المغيلي، 2010، صفحة 260)، وذلك في مثل قول الشاعر (الهاشمي، 2000، صفحة 233):

كَأَنَّ الثُّرَيَا رَاحَةٌ تَشْبُرُ الدُّجَى ۞ لِتنْظُرَ طَالَ اللَيْلُ أَم قَدْ تَعَرَّضَا

وكمثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَآءِ﴾ (يونس، الآية 24)، وقوله أيضا: ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ (الفيل، الآية 5).

إلاّ أنه قد ينوب عن الأداة ويغني عنها فعل من أفعال اليقين أو الرجحان كعلم وظن وحسب، ويكون منبتا عن حال التشبيه في القرب أو البعد، ولا يعتبر أداة، بل الأداة محذوفة كقول الشاعر (المراغي، 2005، صفحة 195):

قَومٌ إِذَا لَبِسُوا الدّروعُ حسبْتَها ۞ سُحُباً مُزَرَّدَةً عَلَى أقمَارِ

وهذا ما يدل على أنَّ للسياق دورا هاما في تحديد المشبه به.

أ-4- الغرض منه: إذا تتبعنا في أمهات المصادر البلاغية في الكشف عن حقيقة الغرض من التشبيه لوجدنا ذلك يتمثل في الإيضاح و البيان في التشبيه غير المقلوب، ويرجع ذلك الغرض في الأغلب إلى المشبه (الهاشمي، 2000، صفحة 235)، كما يرى الإمام المغيلي أيضا، وهو إما:

- بيان حاله؛ وذلك حينما يكون المشبه مبهما غير معروف الصفة التي يراد إثباتها له قبل التشبيه، فيفيده التشبيه الوصف، ويوضحه المشبه به (الهاشمي، 2000، صفحة 235)، وذلك في مثل قول الإمام المغيلي:" كتشبيه ثوب جهل لونه بثوب عُلِمَ سوادُهُ" (المغيلي، 2010، صفحة 261).

- بيان إمكان وجود المشبه؛ حيث كان أمرا غريبا تُمَكِّنُ دعواهُ امتناعَهُ على حد تعبير الإمام المغيلي (المغيلي، 2010، صفحة 261)، وذلك في قول المتنبي (المتنبي، 1983، صفحة 268):

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنتَ مِنْهُمْ ۞ فَإِنَّ المِسْكَ بَعْضُ دَمِ الغَزَالِ؛

أي أنه لا استغراب في علوّك على الأنام، مع أنك واحد منهم، لأن لك نظيرا الممدوح بحال المسك تشبيها ضمنيا، والتشبيه الضمني هو تشبيه لا يوضع فيه المشبه والمشبه به في صورة من صور التشبيه المعروفة، بل يلمحان في التركيب لإفادة أن الحكم الذي أسند إلى الشبه ممكن، وذلك نحو: المؤمن مرآة المؤمن (الهاشمي، 2000، صفحة 237).

- بيان مقدار حاله؛ أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف إذا كان معروف الصفة قبل التشبيه، بحيث يراد من ذلك التشبيه بيان مقدار نصيب المشبه من هذه الصفة، وذلك بأن يعمد المتكلم لأن يبين للسامع ما يعنيه من هذا المقدار (المراغي، 2005، صفحة 197)؛ كتشبيه ثوب أسود بغراب على حد تعبير الإمام المغيلي (المغيلي، 2010، صفحة 261). أو كقول الشاعر الأعشى:

كَأَنَّ مِشْيَتَها مِن بيتِ جَارَتِهَا ۞ مَرَّ السَّحَابَةِ لاَ رَيْثٌ وَلاَ عَجَلُ

2.5 المجاز:

هو الضرب من أركان البيان عند الإمام المغيلي، حيث إن المجاز" هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له في الأصل، مع وجود قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ" (بوفاتح، 2009، صفحة 252).

إلا أن المجاز ينقسم إلى مركب ومفرد حسب الإمام المغيلي؛ وهما كالاتي:

أ- المجاز المفرد المرسل: هو الكلمة المستعملة قصدا في غير معناها الأصلي لملاحظة علاقة غير المشابهة مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الوضعي (الهاشمي، 2000، صفحة 254)، وله علاقات كثيرة لخصها الإمام المغيلي في الآتي (المغيلي، 2010، صفحة 278/277):

-الجزئية؛ وهي تسمية الشيء باسم جزئه؛ كتسمية الجاسوس عينا.

-السببية؛ وهي كون الشيء المنقول عنه سببا، ومؤثرا في غيره، نحو: رعينا الغيث؛ أي النبات الذي سببه الغيث.

-الكلية؛ وهي تسمية الجزء باسم الكل؛ كقوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (البقرة، الآية 20). فأطلق الأصابع على الأنامل.

-المسببية؛ وهي تسمية الشَّيء باسم مسببه، نحو: أمطرت السَّماء نباتا؛ أي غيثا، أو أنَّ المراد هو السَّبب لا المسبب.

-الآلية: وهي تسمية الشيء باسم آلته، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْأَخِرِينَ ﴾ (الشعراء، الآية 84)؛ أي ذكرا حسنا. وأن الة الذكر الواردة في الآية الكريمة هي اللسان، فالعلاقة إذن هي الآلية.

-المحلية؛ وهي تسمية الشيء باسم محله، أو هي كون الشيء يحل فيه غيره، وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ (العلق، الآية 17)؛ أي فليدع أهل ناديه، أي من يحل في النادي.

-الحالية" هي كون الشيء حالا في غيره؛ أي باسم ما حل فيه كقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (عمران، الآية 107)؛ أي في الجنة التي تحل فيها الرحمة، فذكر لفظ الحال وأريد المحل لما بينهما من الملازمة.

وهذا كله يندرج ضمن العلاقات الناتجة من المجاز المفرد المرسل، وأما اعجاز المركب المرسل فهو كالآتي:

ب- المجاز المركب المرسل: وهو الكلام المستعمل في غير المعنى الذي وضع له، لعلاقة غير المشابهة، مع قرنية مانعة من إرادة معناه الوضعي (الهاشمي، 2000، صفحة 285).

فالمجاز المركب يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، لأن وجهه منتزع من متعدد، وقد ذكر المشبه به وأريد المشبه مع ترك المشبه بالكلية. وقد يسمى تمثيلا من غير تقييد، ويتميز عن التشبيه بأن يقال في التشبيه: تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي (المغيلي، 2010، صفحة 290)، وذلك في مثل ما نجده من نقل الجملة من الخبرية إلى الإنشائية كما في قول الشاعر:

ذَهبَ الشَّبابُ فَمالهُ مِن عودةٍ ۞ وَأَتَى المَشِيبُ فَأَيْنَ مِنْهُ المَهْرَبُ

فالشاعر لا يريد الإخبار عن ذهاب الشباب حقيقة، وإنما أراد إظهار حسرته وأساه متنقلا من الخبر(الظاهر غير المراد) إلى الإنشاء(الخفي المراد)، فكأنه قال: آه مما أصابني من الكبر؛ فالحقيقة هنا إنشاء، والمجاز هو الخبر.

والمتتبع في ذلك، يجد أن المجاز أسلوب من أساليب الاتساع في اللغة والتفنن في تنويع التعبير اللغوي، وهو إلى ذلك يتصف بالإيجاز في التعبير والقوة في الدلالة، بالإضافة إلى أن التعبير المجازي على قدر سعته و إيجازه هو من أجمل أساليب المبالغة التي تبلغ كمالها دون إشعارنا بأنها مبالغة (بوفاتح، 2009، صفحة 259/258).

5-3- الاستعارة:

تعرف الاستعارة بأنها استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المستعمل فيه، مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصلي، بيد أن من فوائدها كما يقول الجرجاني: "أنها تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ، حتى تخرج من الصدفة الواحدة عدة من الدرر، وتجني من الغصن الواحد أنواعا من الثمر...إن شئت أرتك المعاني اللطيفة التي هي من خبايا العقل كأنها قد جسّمت حتى رأتها العيون، وإن شئت لطفت الأوصاف الجسمانية حتى تعود روحانية لا تنالها إلاّ الظنون " (الجرجاني، 2003، صفحة 37).

وكما أن التشبيه أركانا، فإن للاستعارة أركانا كذلك، وهي ثلاثة (الهاشمي، 2000، صفحة 264):

- مستعار منه؛ وهو لمشبه به.
- مستعار له؛ وهو المشبه، ويسميان طرفي الاستعارة.
- مستعار؛ وهو اللَّفظ المنقول من الحقيقة إلى المجاز.

أ- تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع:

إنَّ الاستعارة المصحة باعتبار الجامع نوعان عند الإمام المغيلي:

أ-1-استعارة عاميَّة: هي أن تكون متاحة للعامة للاطلاع عليها، وهي القريبة المبتذلة التي لاكتها الألسن، فلا تحتاج إلى بحث، ويكون الجامع فيها ظاهرا نحو: رأيت أسدا يرمي (المغيلي، 2010، صفحة 280).

وكقول الشاعر أيضا:

وَأدهَم يَستمِدُّ الليلُ منهُ ۞ وَتَطلُع بِينَ عَينِيهِ الثُّرَيَّا

فقد استعار الثريا لغرة المهر، والجامع بين الطرفين ظاهر، وهو البياض، وقد يتصرف في العامية بما يخرجها إلى الغرابة (الهاشمي، 2000، صفحة 283).

أ-2- استعارة خاصية: هي الَّتي يطلع عليها إلا الخاصة على حد تعبير الإمام المغيلي (المغيلي، 2010، صفحة 280)، أو هي الغريبة التي يكون الجامع فيها غامضا، لا يدركه أصحاب المدارك من الخواص كقول الشاعر:

غمرُ الرِّدَاءِ، إذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً ۞ غلقَتْ لِضَحْكَتِهِ رِقَابُ المَالِ

غمر الرداء في البيت الشعري كثير العطايا، والمعروف استعار الرداء للمعروف، لأنه يصون ويستر عرض صاحبهن كستر الرداء ما يلقى عليه، وأضاف إليه الغمر، وهو القرينة على عدم إرادة معنى الثوب؛ لأن الغمر من صفات المال، لا من صفات الثوب (الهاشمي، 2000، صفحة 283)، وبالتالي فإن هذا النوع من الاستعارة لا يمكن أن يقف عنده أو يفهمه فهما تاما إلا ذو الفطر السليمة والخبرة التامة، وأن يكون متبحرا في مجال اللغة بصفة عامة، وفي فنون البلاغة بصفة أخص.

ب- تفسير الاستعارة بحسب الطرفين والجامع:

أشرنا سابقا إلى تقسيم الاستعارة بحسب الجامع إلى عامية وخاصية، ولكن في هذا العنصر فإن الإمام المغيلي قسمها إلى ستة أقسام؛ باعتبار أن الطرفين إما حسيان، والجامع حس أو عقلي او مختلف، وإما عقليان أو مختلفان، والجامع عقليٌ. وهذه الأقسام كالآتي:

ب-1- كل من الطرفين حسيٌ والجامع حسيٌ: أو ما يسمى استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي، وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً﴾ (طه، الآية 88). فالمستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط التي سكبتها نار السامريٌ عند إلقائه في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل، والجامع الشكل، فإنَّ ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة، وكل من الثلاثة يدرك بالبصر (المغيلي، 2010، صفحة 283).

ب-2- كل من الطرفين حسيٌ والجامع عقليٌ: أو هو استعار محسوس لمحسوس بوجه عقلي كقوله تعالى: ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ (يس، الآية 37)؛ فالمستعار منه كشط الجلد عن الشاة وإزالته ونحوها، والمستعار له إزالة الضوء عن ظلمة الليل، وهما حسيان والجامع ترتيب ظهور اللحم على كشط الجلد، وترتيب ظهور الظلمة على كشف الضوء من مكان الليل، وهذا التَّرتيب أمر عقلي (المغيلي، 2010، صفحة 284/283).

ب-3- كل من الطرفين حسيٌ والجامع مختلفٌ: أي استعارة محسوس لمحسوس والجامع مختلف، فبعضه حسي وبعضه عقلي؛ وذلك في قول القائل: رأيت شمسا، حيث أراد إنسانا كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن؛ باعتبار أن حسن الطلعة حسي، وأن نباهة الشأن عقلي، والجامع منهما (المغيلي، 2010، صفحة 284).

ب-4- كل من الطرفين عقليٌ والجامع عقليٌ: أي استعارة معقول لمعقول (المراغي، 2005، صفحة 227) كقوله تعالى: ﴿ مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ (يس، الآية 52)؛ فيرى الإمام المغيلي أن المستعار منه النوم، والمستعار له الموت، والجامع البعث، وهو في النوم أقوى، فكل من الثلاثة عقلي.

ب-5- المستعار منه حسيٌّ، والمستعار له عقليٌّ والجامع عقليٌّ: أي استعارة محسوس لمعقول (المراغي، 2005، صفحة 227)، وذلك كمثل قوله تعالى: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (الحجر، الآية 94). فيرى الإمام المغيلي أن المستعار منه شق الزجاجة وغيرها، وهو حسي، والمستعار له إبانة الأمر، والجامع التأثير وهما عقليان (المغيلي، 2010، صفحة 285).

ب-6- المستعار منه عقلي والمستعار له حسيٌّ والجامع عقليٌّ: أي استعارة معقول لمحسوس (المراغي، 2005، صفحة 227)، وذلك كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَآءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ (الحاقة، الآية 11)، فيرى الإمام المغيلي أن المستعار منه التكبر؛ لأن الطغيان حقيقة فيه، وهو عقلي، والمستعار له كثرة الماء، وهو حسي. والجامع الاستعلاء المفرط وهو عقلي (المغيلي، 2010، صفحة 285).

ج- تقسيم الاستعارة باعتبار اللَّفظ المستعار:

لما فرغ الإمام المغيلي من تقسيم الاستعارة بحسب الطرفين والجمع، راح يقسمها إلى قسمين في هذا الجانب، وهما استعارة أصلية واستعارة تبعية، ويمكننا أن نوجزها في الآتي:

ج-3-1- الاستعارة الأصلية: وهي ما يكون اللفظ المستعار فيها اسم جنس، نحو: القتل إذا استعير للضرب الشديد.

ج-3-2- الاستعارة التبعية: هي ليست من اسم الجنس، وهي ما يكون المستعار فيها فعلا، واسما مشتقا وحرفا؛ فعن الأول كقولنا: نطقت الحال بكذا، والثاني كقولنا: الحال ناطقة بكذا وفي الثالث؛ أي الحرف كقولنا: زيدٌ في نعمةٍ (المغيلي، 2010، صفحة 286).

ج- تقسيم الاستعارة بحسب الطرفين والجامع:

يسمى هذا التقسيم باعتبار ما يتصل بالاستعارة من الملاءمات، وعدم اتصالها كما وضح ذلك السيد أحمد الهاشمي (الهاشمي، 2000، صفحة 283). وهذ النوع ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام حسب الإمام المغيلي نجدها في الآتي:

ج-1- المطلقة: هي التي لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام مما يلائم المستعار منه أو المستعار له (المغيلي، 2010، صفحة 288)، وذلك كقول الشاعر:

لَدَى أسد شَاكِي السِّلاَحِ مقذّف ۞ لَهُ لبدٌ أظفارُهُ لَمْ تُقلَمِ

فاستعار الأسد للرجل الشجاع، وذكر ما يناسب المستعار منه في قوله: شاكي السلاح مقذف وهو التجريد، ثم ذكر ما يناسب المستعار منه في قوله: له لبد أظفاره لم تقلم وهو الترشيح. وبالتالي فإن الاستعارة لم تقترن بشيء وتكون في رتبة المطلقة (الهاشمي، 2000، صفحة 284).

ج-2- المُرَشَّحة: هي التي قُرِنتْ بصفة أو تفريع كلام مما يُلائم المستعار منه كقول القائل: رأيت بحرا زاخرا متلاطم الأمواج، والمراد بالصّفة " المعنوية" ولو لم تكن وصفا نحويا على حد قول الإمام المغيلي (المغيلي، 2010، صفحة 288).

ج-3- المجردة: هي التي قُرنت بصفة أو تفريع كلام مما يلائم المستعار له ملاءمة حقيقيَّة أم مجازيَّة، كقول القائل: رأيتُ بحرا يَسُره أن يسأل (المغيلي، 2010، صفحة 288). وسُميّت بذلك لتجريدها عن بعض المبالغة، لبعد المشبه حينئذ عن المشبه به بعض بعد؛ وذلك ببعد دعوى الاتحاد الذي هو مبنى الاستعارة (الهاشمي، 2000، صفحة 284).

إلاّ أن الترشيح أبلغ من غيره، حيث يقول الإمام المغيلي: " وأبلغ الأقسام الترشيح المنفرد لاشتماله على تحقيق المبالغة في تشبيه الاستعارة بسبب القرينة الملائمة للمستعار منه" (المغيلي، 2010، صفحة 288).

وإذا كان التّرشيح أقوى هذه الأقسام، فإنَّ الإطلاق يقع موقع الوسط، أضعف من الترشيح وأقوى من التجريد، لأن هذا الأخير كما يقول السيد أحمد الهاشمي:" به تضعف دعوى الاتحاد، وإذا اجتمع ترشيح وتجريد: فتكون الاستعارة في رتبة المطلقة، إذ بتعارضها يتساقطان" (الهاشمي، 2000، صفحة 285/284)، وبالتالي فإنَّ الاستعارة المرشحة أبلغ من المجردة وأضعف من المرشحة وأن المجردة أضعف الأقسام.

5-4- الكناية:

الكناية هي لفظ أريد به غير معناه الذي وضع له، مع جواز إرادة المعنى الأصلي لعدم وجود قرينة مانعة من إرادته، نحو قولنا: "زيد طويل النجاد"؛ والنجاد: حمائل السيف، فالكلام يحتمل أن تكون حمائل سيف صخر طويلة حقا، لكننا لا نقصد هذا المعنى، بل نقصد أنه طويل القامة، مما جعل حمائله تطول، وهذا القول كناية عن طول "زيد" وبالتالي عن شجاعته، وذلك أن العرب حسب الجرجاني "يدعون التصريح بالألفاظ، ويُكنّون عن جعلها في شيء يستمِلُ عليه، ويتلبّس به. ويتوصّلون في الجملة إلى ما أرادوا من الإثبات لا من الجهة الظاهرة المعروفة، بل من طريق يخفى، ومسلك يدِقُّ" (الجرجاني، دلائل الإعجاز ، 2005، صفحة 206).

فهذا عن مفهوم الكناية، وبالتالي ما أقسامها من حيث المعنى الذي تشير إليه.

أ- أقسام الكناية:

إنّ أقسام الكناية من حيث المعنى الذي تشير إليه عند الإمام المغيلي ثلاثة: كناية عن صفة، وكناية عن موصوف، وكناية عن نسبة. وهي كالآتي:

أ-1- كناية عن موصوف: هو عند الإمام المغيلي إمّا معنى مختص بالموصوف وإما مجموع معان مختص؛ فالأول كقول الشاعر:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَبيضَ مِخْذَمٍ ۞ وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ

"فمجامع الأضغان" معنى واحد، وهو كناية عن القلوب.

وأما عن الثاني؛ أي مجموع معان مختص كقولنا كناية عن الإنسان: حي مستوي القامة، عريض الأظفار (المغيلي، 2010، صفحة 298/297). فهو الّذي يندرج ضمن القسم الأول للكناية، وأنه لم يُشر إليه إلاّ عند الإمام المغيلي -على حد علمنا- وبعض البلاغيين كالسيد أحمد الهاشمي باعتبار أن معظم الدراسات البلاغية التي استوقفتنا في هذا الجانب لم تشر إلاّ ما يتعلق بالمعنى المختص بالموصوف.

أ-2- كناية عن صفة: هي التي يراد بها التعبير عن صفة معينة في الموصوف، وإن كان الدارسون قد حصروها في قسمين فقط؛ قريبة وبعيدة، فإننا نجد الإمام المغيلي يتميز عن هؤلاء في إضافته لقسم ثالث سماه "بالخفية"، وهذه لمسة بلاغية دلالية طريفة لا يمكننا إقصاؤها أو عدم العمل بها نظرا لما حققته في جماليات الخطاب البلاغي المنوط بالوقوف على خباياه وأسراره ومعانيه المتغيرة بتغير حال الموقف وحال المتكلمين المستعملين لهذا الخطاب. وهذه الأقسام هي (المغيلي، 2010، صفحة 299):

-**الكناية القريبة؛** هي التي ينتقل فيها الذهن إلى المقصود بدون واسطة، أو بدون إجهاد للفكر لوضوحها أو ما يُنعت في الدرس الحديث بالدلالة الأولية المقصودة نتيجة لاتحاد الدال مع المدلول، وذلك كقولنا كناية عن طول القامة: "فلان طويل نجاده"، أو "طويل النجاد". أو ما يسمى بالمعنى أو الدلالة المباشرة.

- **الكناية الخفية؛** هي أقل درجة وضوح من سابقتها، وذلك كقولنا كناية عن الأبله: "فلان عريض القفا "وهو ما يدل دلالة على بلاهة الرجل لعرض قفاه وعظم رأسه بالإفراط. ولكن الوصول إلى المعنى المقصود الخفي حسب ما يراه الإمام المغيلي يحتاج منّا إلى وعي عميق بمقاصد الخطاب وبلاغته؛ باعتبار أن الأسرار البلاغية اللطيفة لا يطّلع عليها إلاّ من كان متبحِّراً في جماليات الخطابات البلاغية.

- **الكناية البعيدة؛** هي التي تُنعت في الدرس الحديث بالدلالة غير المباشرة أو ما يسمى بمصطلح "معنى المعنى"، مثلما يراه الإمام المغيلي، فإن الانتقال يكون فيها بواسطة فأكثر، كقولنا كناية عن السخي الكريم:" فلان كثير

الرماد"؛ فإن الانتقال فيه حاصل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، وبالتالي دلالة عن كونه مضيافا.

أ-3- كناية عن نسبة: هي الكناية التي يطلب من خلالها إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه. وذلك كقول الشاعر:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءَةَ وَالنَّدَى ۞ فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابنِ الحَشْرَجِ

فقد جعل الشاعر الأشياء الثلاثة في الشطر الأول في مكانه المختص به ويستلزم إثباتها له، فالكناية عن نسبة (المغيلي، 2010، صفحة 300/299).

في آخر هذا التقسيم يتوقف الإمام المغيلي ليبرز لنا العلاقة بين المجاز والحقيقة، وبين الكناية والتصريح فيرى أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وأن الكناية أبلغ من التصريح، بالإضافة إلى أن الاستعارة ابلغ من التشبيه باعتبار أن الاستعارة فرع من المجاز، وأن التشبيه فرع من الحقيقة، وبالتالي يزيده تأكيدا هو أن الاستعارة أبلغ من التشبيه. لأن كل الأطراف التي أشرنا إليها- الَّتي هي أبلغ من الأخرى- هي أبلغ من جهة زيادة توكيد في الإثبات (المغيلي، 2010، صفحة 307)، وبالتَّالي تؤدي إلى نتيجة واحدة مفادها تقوية للمعنى وإيضاحه.

6. خاتمة:

من خلال بحثنا حول علم البيان عن الإمام المغيلي نخرج بمجموعة من النتائج، وهي كالآتي:

- إن قضية العلاقة بين اللفظ والمعنى اشتغل بها الكثير من علماء العربية؛ سواء أكانوا لغويين، أم مفسرين، أم أصوليين.

- إن الاهتمام بالجانب البلاغي لم يكن من اهتمام المشارقة فحسب، وإنما كان أيضا من اهتمامات المغاربة، وبالتحديد عند العلماء الجزائريين أمثال الإمام المغيلي.

- يعد الإمام المغيلي من العلماء التراثيين الجزائريين الذين أثروا الساحة العربية والإفريقية بمؤلفاتهم القيمة المختلفة المعارف والعلوم.

- يعد كتاب شرح التبيان إضافة نوعية إلى الكتب البلاغية التعليمية؛ فصاحبه يهدف إلى تعليم أساليب وضروب البلاغة للناشئة وبأسلوب وجيز بسيط، لأجل تقريب المعاني البعيدة للمتلقي.

- إن الإمام المغيلي يبحث في قضية مقاصد الخطاب، وإذا كانت الفصاحة في الألفاظ، والبلاغة في المعاني، فإنه أولى أهمية بالغة لعلاقة اللفظ والمعنى، أوالدال والمدلول، وبالتالي فهو يعد من أنصار المعاني لا من أنصار الألفاظ.

– إن المطّلع على الكتاب يجد أن الإمام المغيلي قد مزج فيه بين النحو والبلاغة، وذلك دأب البعض من البلاغيين كعبد القاهر الجرجاني، والسكاكي، والزمخشري، وهذا يدل دلالة واضحة على العلاقة الوطيدة بين البلاغة والعلوم اللغوية؛ ومنها علم النحو وعلم الدلالة. وأنه أعطى أهمية كبيرة لدور السياق في الكشف عن المعاني المقصودة، وهذه ميزة القدامى في اهتمامه بقطبي الفعل الدلالي؛ الدال والمدلول.

– إن كتاب الإمام المغيلي البلاغي يعد إنتاجا نوعيا في مجال البلاغة، بل إنه يُضاف وبكل جدارة إلى رصيد التراث البلاغي العربي عامة، وإلى التراث البلاغي الجزائري خاصة.

–إن كتاب شرح التبيان يتميز بحمولة معرفية بلاغية، غرفت من مناهل الكتب التراثية البلاغية لأعلام عُرفوا بإسهاماتهم في هذا المجال؛ وذلك كتلخيص المفتاح والإيضاح للقزويني، ومفتاح العلوم للسكاكي، والكشاف للزمخشري، ومختصر تلخيص المفتاح للتفتازاني.

–إن الإمام المغيلي لم يخرج في دراسته للبلاغة عن نهج القدامى في تقسيمهم لها إلى ثلاثة أقسام: المعاني، البيان والبديع، وإنما يتضح جهده أكثر في منهجه التعليمي البسيط، وفي توظيفه الموّسع للنصوص القرآنية والنبوية الشريفة، وكذا الشعر العربي القديم.

هذه جملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا للدّرس البلاغيّ عند أحد العلماء الجزائريين الفحول، وما أشرنا إليه بخصوص إسهامه البلاغي فما هو إلاّ غيظ من فيض، وعليه نشد على أيد الدارسين في أن يتوسعوا أيّما توسع في دراستهم لتراث المغيلي البلاغي للقضايا التي لم نقف عندها، وذلك وَفق ما تقتضيه الدراسات الأسلوبية الحديثة، وما تمليه عليهم المناهج التَّعليمية المعاصرة.

7. قائمة المراجع:

*القرآن الكريم، رواية ورش عن الإمام نافع.

1. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط1، دت
2. أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1426هـ–2005.
3. إدريس بن خويا، البحث الدلالي عند الأصوليين– قراءة في مقصدية الخطاب الشرعي عند الشوكاني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 2011م
4. امرؤ القيس، ديوان امرؤ القيس، اعتنى به وشرحه عبد الرحمان المصطفاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1425هـ–2004م.

5. بشير مهدي الكبيسي، مفاهيم الألفاظ ودلالتها عند الأصوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
6. الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت
7. جلال الدين السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
8. سيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1421هـ-2000
9. السيد أحمد خليل، المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1968
10. عبد العليم بوفاتح، فنون البلاغة العربية، مطبعة ابن سالم الأغواط، ط1، 1430هـ-2009م
11. عبد القادر باجي، الإمام المغيلي عصره وحياته، دراسة تاريخية، تحليلية وتوثيقية، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011م.
12. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمد الفاضلي، 1424هـ-2003م
13. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: د.محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1425هـ-2005م.
14. فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإيجاز، تحقيق: د.نصر الله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت، ط1، 1424هـ-2004م.
15. المتنبي، ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، 1403هـ-1983م.
16. محمد التونجي، الجامع في علوم البلاغة، دار العزة والكرامة للكتاب، ط1، 1433هـ-2000م
17. محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
18. محمد بن عبد الكريم المغيلي، شرح التبيان في علم البيان، دراسة وتحقيق: د.أبو أزهر بلخير هادم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2010م.